قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

فتوح خالد*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم التنمية المستدامة و معايير اختيار مؤشراتها و تصنيفاتها وتحليل مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر من خلال التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ،الاجتماعية ، البيئية و المؤسسية و التي تسلط الضوء على ما حققته الجزائر خلال الفترة 2000–2016 ووفقا لما توفر من بيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر حققت مستوى مقبول إلى حد ما في التنمية المستدامة وهذا من خلال مؤشرات قياسها

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، المؤشرات الاقتصادية ، المؤشرات الاجتماعية ، المؤشرات البيئية ، المؤشرات المؤسسية

Analytical reading of indicators of sustainable development in Algeria during the period 2000-2016

Abstract:

This study aims at addressing the concept of sustainable development and the criteria for selecting its indicators and classification and analyzing the progress made by Algeria by addressing a set of economic, social, environmental and institutional indicators that highlight the achievements of Algeria during the period 2000-2016. Of data.

The study concluded that Algeria has achieved a fairly acceptable level of sustainable development through its indicators of measurement.

Keywords: sustainable development, economic indicators, social indicators, environmental indicators, institutional indicators.

* أستاذ محاضر صنف- ب- ، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر ، الجزائر ، k.fettouh@yahoo.fr

1.مقدمة:

لقد عرف الفكر التنموي تطورات عديدة واهتمامات متزايدا من طرف العديد من الاقتصاديين رغم اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، وبما أن النموذج التقليدي لم يعد مقبولا في ظل ما يشهده العالم من مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية ، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع و المؤسسات و الهيئات الفاعلة مما أدى إلى ضرورة التفكير في المستقبل و الأجيال المقبلة و حقها في العيش، وهذا ما دعى بضرورة الوقوف على دراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة للتخلص من هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية و الحيوانية والنباتية وتمكين أصحاب القرار من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على تحقيق التقدم و الاستمرار في سبيل التنمية المستدامة.

وعليه تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

مامدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016 ؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية :

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما هي أهم مؤشراتها ؟
- ما هو التقدم الذي أحرزته الجزائر في ظل هذه الفترة ؟

وبناءا على ماسبق يمكن صياغة الفرضية التالية :

تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر يعتمد على حسن تنويع الاستراتيجية الاقتصادية.

1.1.الدراسات السابقة:

– دراسة (وزاني محمد ، 2010) الموسومة بعنوان السياحة المستدامة ، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة ، حمام ربي تطرق فيها إلى الحديث عن التنمية المستدامة و السياحة المستدامة في الدول العربية و الجزائر خصوصا مبرزا واقعها وتحدياتها معتمدا على المؤشرات والدراسة ميدانية للقطاع السياحي لولاية سعيدة.

– دراسة (سايح بوزيد ، 2012) الموسومة بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر ، تطرق فيها إلى الحديث عن التنمية المستدامة و الحكم الراشد في العالم عموما و الدول العربية خصوصا مبرزا العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية المستدامة و الحكم الراشد معتمدا على المؤشرات الدالة على كل منهما.

– دراسة (نورة عمارة ، 2012) الموسومة بعنوان النمو السكاني والتنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، تطرقت فيها إلى تسليط الضوء على النمو السكاني ومدى تأثيره على التنمية المستدامة من خلال عرض آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا انعكاسه على البيئة والموارد الطبيعية كما تطرقت الدراسة إلى إبراز المراحل التي مر بها النمو السكاني في الجزائر وعلاقته بالتنمية المستدامة معتمدتا في توضيح ذلك على المؤشرات البشرية .

ويكمن الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في التعرف على مدى الاهتمام بمجالات مؤشرات التنمية المستدامة ومدى االتقدم الذي حققته الجزائر في السنوات الأخيرة بناءا على ما قامت به الجزائر من جهود في ظل الظروف الراهنة.

2.1.أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع

المدني والأفراد مواكبته و تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية، فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة ومؤشراتها ، فكانت أهميته للاتي :

- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .
- أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع .

3.1.أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

-الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة .

-التعرف على مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

-تحليل مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016 .

4.1.منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن المشكلة الرئيسية باستعراض المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة وتحليل مؤشراتها بحيث تم التركيز على بعض المؤشرات لأن في هذه الورقية البحثية لايسعنا إلى التطرق لجميع المؤشرات .

2. محتوى الدراسة:

1.2.تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة:

استخدام علماء الاقتصاد تعبير الاستدامة لإضاحة التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة ونذكر منها التعريفات التالية :

التنمية المستدامة : هي سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغيرات التقنية و المؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية (beat burgenmeier ,2005 ,p 381)

عرفت Gro harlembruntland التنمية المستدامة بأنها، التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Corinne Gendron , 2006,p 166)

تعرفها بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة(Gélinier ,simon billard, 2005, p 21)

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987م: تعرفها بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

تعريف الفاو (مجلس منظمة الأغذية والزراعة) : تعرفها بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة (محمد السيد عبد السلام ، 1998، ص 157)

تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة : يعرفها بأنها تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال الحالية والقادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن ،حيث يشير التقرير

أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مال الصناعي (معدات وطرق) ، الفني (معرفة ومهارات) الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات موارد مائية) .

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 1992 (فادوبلاس موشيت، 2000 ، ص 13) بأنها إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئة أو تحسينها ،لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.

2.2. مؤشرات التنمية المستدامة :

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية كما لمؤسسات المجتمع المدني دور في التخطيط و التنفيذ و التقييم و المحافظة على المحيط الملائم لذلك ،كما تعكس المؤشرات مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة ، وعليه ارتأينا التطرق إلى مؤشرات التنمية المستدامة

1.2.2.معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة :

يجب وضع المؤشرات واختيارها بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي يجب أن تكون كما يلي:

- أن ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة
- أن تكون واضحة وبسيطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- أن يعتمد على البيانات المتاحة و الموثوقة وذات جودة علمية عالية
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها
- أن يكون لها بعد زماني ومكاني يتوافق على مر الأجيال

2.2.2.مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة :

إن عملية إعداد مؤشرات دقيقة وبالشكل الذي يتوافق مع احتياجات وخصوصيات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المستويات الزمانية والمكانية وتمر في مجموعة من المراحل هي : (عثمان محمد غنيم ،2007 ، ص 255)

المرحلة الأولى : وتشمل الخطوات التالية :

أ. تحديد الجهات ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة بشقيها (الحكومية والخاصة)

ب. تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية

ت. وضع آليات لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات

ث. تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها

المرحلة الثانية : وتشمل الخطوات التالية:

أ- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات

ب- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة

ت- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات

ث- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتم خلالها تقييم الوضع الراهن من حيث مدى استدامة أنماط التنمية الراهنة مع ضرورة التأكيد على ما يلي :

أ. مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات

ب. امكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات

ت. مصدر البيانات

ث. استمرارية توفر البيانات

ج. امكانية الحصول على البيانات سهولة

ح. مدة واقعية هذه البيانات

خ. طريقة انتاج هذه البيانات (مطبوعات إلكترونية على شكل تقارير)

وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة المؤتمرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة هي مصنفة في أربع فئات رئيسية ،اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ، مؤسسية ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
2	نسبة الاستثمار من الناتج الاجمالي	اقتصادي
3	الميزان التجاري	اقتصادي
4	نسبة الديون من الناتج الاجمالي	اقتصادي
5	كثافة استخدام المواد والمعادن	اقتصادي
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الاجمالي	اقتصادي
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	اقتصادي
8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
9	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
11	كميات النفايات الخطرة	اقتصادي
12	ادارة النفايات المشعة	اقتصادي
13	تدوير النفايات	اقتصادي
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	اقتصادي
15	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
16	معامل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي
17	معدل البطالة	اجتماعي
18	نسبة معدل أجو الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي
19	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي
20	معدل الخصوبة	اجتماعي
21	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي
22	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي
23	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي
24	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي

25	الأطفال في مرحلة التعليم ا لأساسي	اجتماعي
26	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	اجتماعي
27	معدل الأمية	اجتماعي
28	مساحة المسكن للفرد	اجتماعي
29	عدد الجرائم لكل ألف من السكان	اجتماعي
30	معدل النمو السكاني	اجتماعي
31	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي
32	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
33	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي
34	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
35	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
36	استعمال المخصبات	بيئي
37	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي
38	نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي
39	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
40	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
41	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية	بيئي
42	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
43	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
44	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	بيئي
45	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي
46	استراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
48	نسبة عدد المشتركين لشبكة الأنترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
49	عدد خطوط الهاتف لكل ألف فرد	مؤسسي
50	نسبة الانفاق على البحث العلمي	مؤسسي
51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر : (وزاني محمد ، 2010 ، ص 88-89)

3.2. تحليل مؤشرات التنمية المستدامة:

1.3.المؤشرات الاقتصادية:

1.1.3. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد.

الجدول رقم: 02 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000

الوحدة : دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1,727	2001	1,703
2002	1,743	2003	2,056
2004	2,550	2005	3,039
2006	3,391	2007	3,846
2008	4,846	2009	3,771
2010	4,350	2011	5,272
2012	5,348	2013	4,2
2014	1,65	2015	1,65

المصدر: من سنة 2000 إلى 2008 البنك الدولي، من سنة 2009 -2013 تقرير البنك الجزائري 2013 ،سنتي 2014- 2015 تقرير البنك الجزائري 2015

الشكل رقم: 01 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000

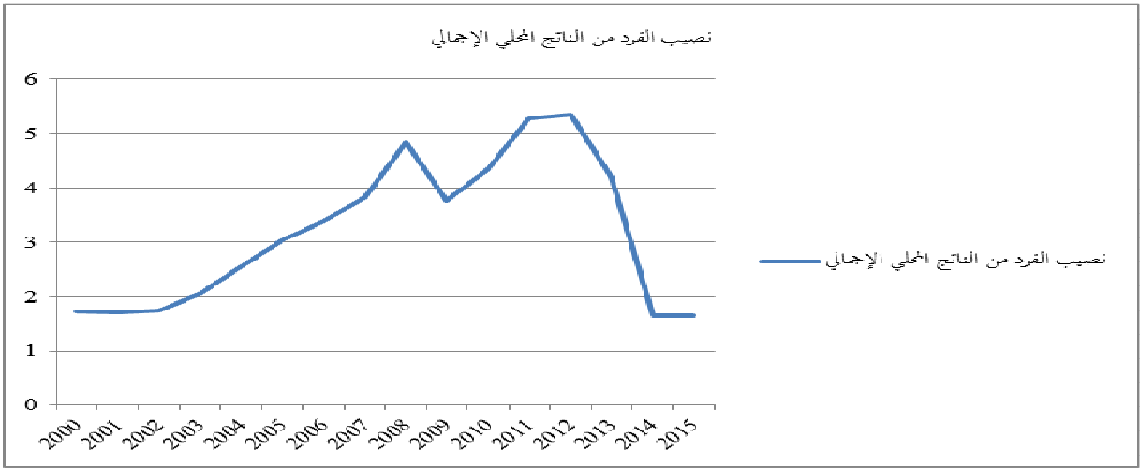

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة (2000 – 2015)، حيث ارتفع من 1,727 دولار سنة (2000) إلى 4,848 دولار سنة (2008) وسجل أعلى مستوى له سنة 2012بـ 5,348. دولار سبب ذلك راجع إلى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة أداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الانخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير ذلك يعود إلى الصدمة البترولية والتمسك بالاقتصاد الريعي.

2.1.3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم:03 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2000

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	4,7	2001	3,1
2002	5,8	2003	7,7
2004	4,5	2005	6,7
2006	1,5	2007	3,4
2008	2	2009	1,6
2010	3,6	2011	2,8
2012	3,3	2013	2,8
2014	3,7	2015	3,7
2016	3,8		

Source : www.ons.dz

الشكل رقم: 02 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2000

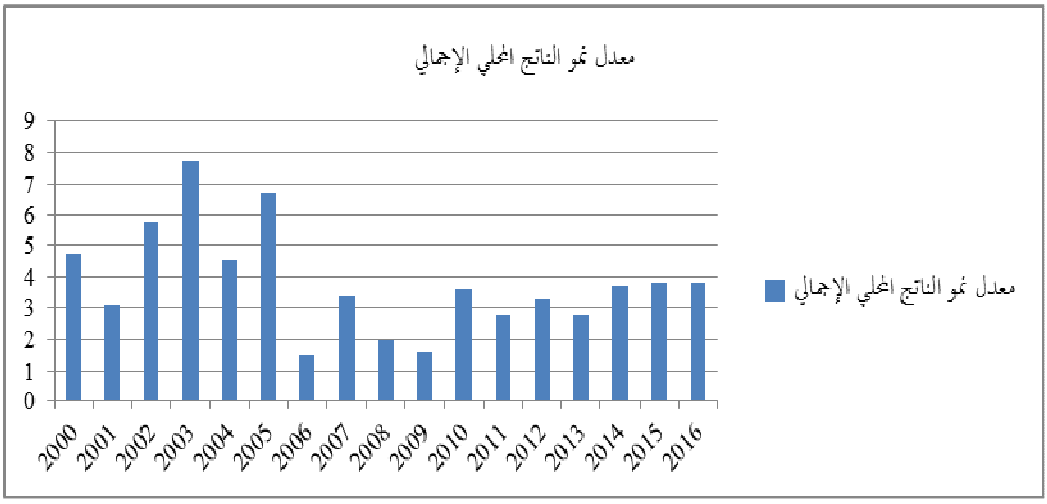

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7,7 % سنة 2003م و التي تعتبر أكبر نسبة وسبب ذللك راجع إلى السياسة الانفاقية التوسعية و أقل نسبة سجلت سنة 2006م بنسبة 1,5% ليعود في الارتفاع بداية من سنة 2014 إلى أن وصل نسبة 3.8 سنة 2016 ولكن بنسبة أقل مقارنة بسنة 2003 متأثرا بالصدمة الخارجية المتمثلة في انخفاض سعر البترول.

3.1.3. مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع و الخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي و مستوى علاقاتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة ومن خلال الجدول التالي سنعطي معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2016م)

الجدول رقم : 04 الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2016م).

الوحدة مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12,30	2001	9,61
2002	6,70	2003	11,14
2004	14,27	2005	26,47
2006	30,06	2007	34,24
2008	40,60	2009	27,78
2010	18,21	2011	25,96
2012	20,16	2013	9,88
2014	0,46	2015	18,08-
2016	16,82-		

المصدر: من سنة 2000 إلى 2008 البنك الدولي، من سنة 2009 -2013 تقرير البنك الجزائري 2013 ،سنتي 2014- 2015 تقرير البنك الجزائري 2015 ,سنة 2016 تقرير البنك الجزائري 2017.

الشكل رقم : 03 الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

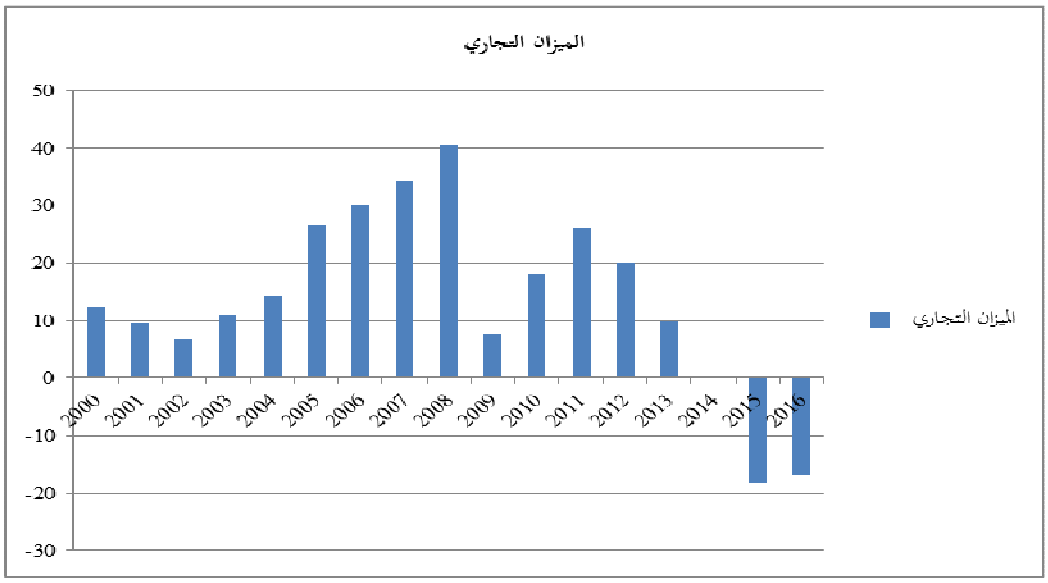

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة (2000 – 2011) إذ ارتفعت قيمة الفائض من 12,30 مليار دولار سنة 2000 إلى 40,60 مليار دولار سنة2008 أي بفارق 28,3 مليار دولار وذلك راجع إلى انتعاش نشاط قطاع المحروقات، إلا أنه يسجل انخفاضا سنة 2009 ليصل 7,78 مليار دولار ، ليزيد في الارتفاع ولكن بقيمة أقل من سنة 2008 ليصل إلى 9,8 مليار دولار سنة 2013، في حين يسجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء انخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4.1.3.نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي.

هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح نسبة الدين العام الخارجي و نسبتة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2007 و 2015

الجدول رقم: 05 نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015

السنوات	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي
2000	46,2	2008	3,5
2001	41,2	2009	4,1
2002	39,7	2010	3,5
2003	34,3	2011	2,2
2004	25,7	2012	1,12
2005	17,19	2013	0,98
2006	4,8	2014	0,82
2007	4,3	2015	0,72

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2004 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، سنة 2005 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 ، سنة 2006 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ، من سنة 2007-2012 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، من سنة 2013 إلى 2015 تقرير البنك الجزائر 2015 و 2017

الشكل رقم 04 نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2015

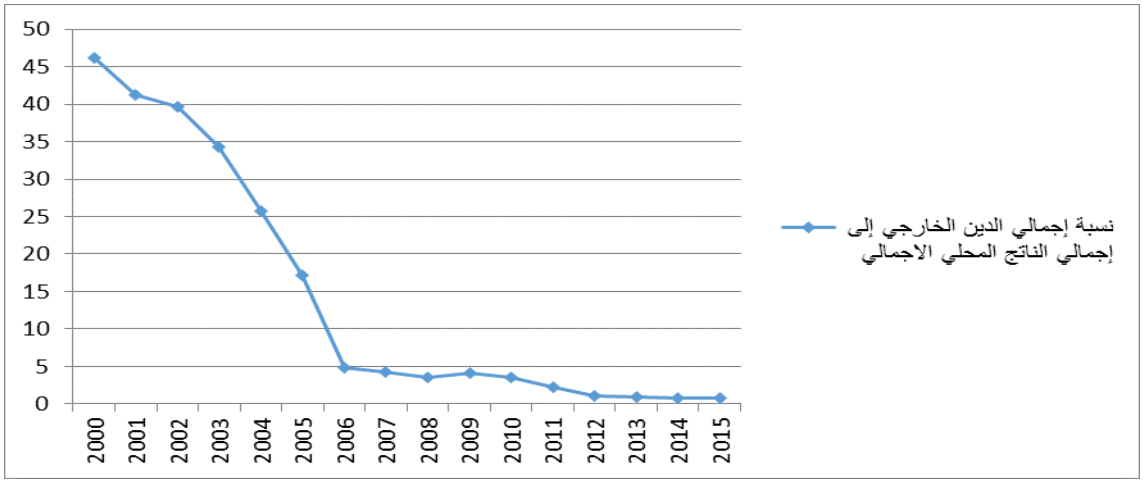

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أنه تم تسجيل أعلا نسبة لإجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي قدرت بـ 46,2 بالمئة ليبدأ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 0,72 بالمئة سنة 2015 و سبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون عن طريق استخدام جزء من عوائد الصادرات النفطية خاصة في ظل ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية بداية من سنة 2006 إلى سنة 2013 وفي السنوات الأخيرة تم اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات ، وقروض مصارف الدولة عن طريق عمليات الاكتتاب في القرض الوطني .

5.1.3.معدل التضخم:

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع و الخدمات و يعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي و الاستقرار الاقتصادي ، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية.

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.

الجدول رقم : 06 معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,3	2001	1
2002	1,4	2003	2,6
2004	3,5	2005	1,6
2006	2,31	2007	3,68
2008	4,86	2009	5,74
2010	3,91	2011	4,52
2012	2,5	2013	2,8
2014	3,7	2015	4,8
2016	6,4		

Source :banque d'Algérie rapport, 2002 ,2003 ,2006 ,2008 ,2009,2010,2015,2017

www.statistique-mondiales.com

الشكل رقم :05 معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016

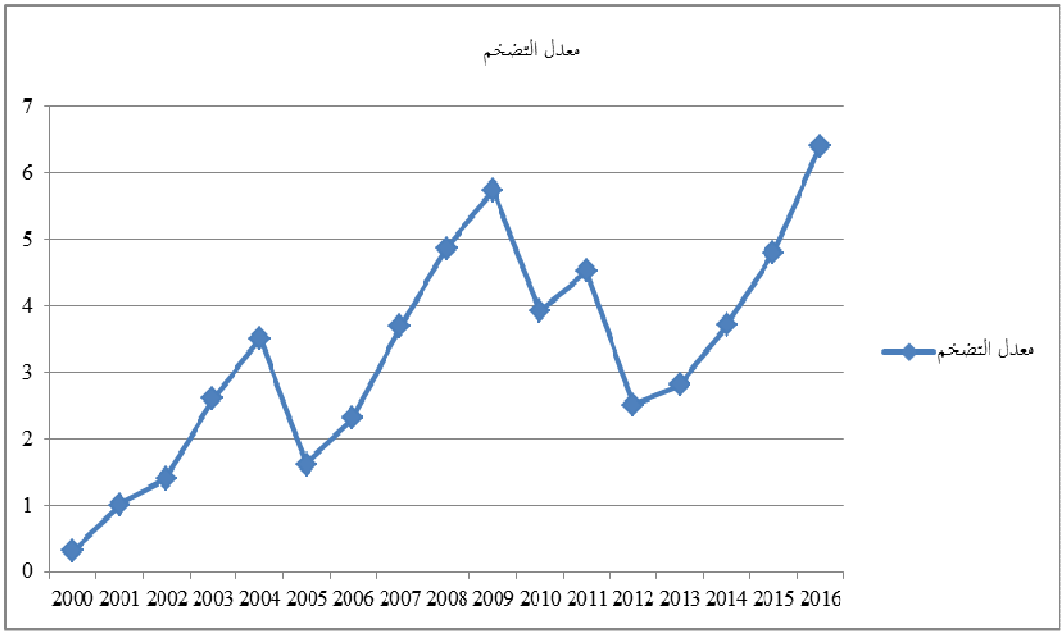

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداء من سنة 2001 و الذي قدر ب 1 % إلى سنة 2004 و الذي قدر ب 3,5 % و سبب ذلك راجع إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2005 إلى معدل 1,6 % وسبب هذا الانخفاض راجع إلى نقص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي، ثم عاود معدل التضخم في الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3,68 %وسبب ذلك راجع إلى السياسة التوسعية في الانفاق العام .

وسجل أعلى نسبة سنة 2016 و المقدرة ب 6.4% وذلك راجع إلى ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج، زد إلى ذلك الأزمة المالية وارتفاع سعر الصرف و انخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق .

2.3.المؤشرات الاجتماعية

1.2.3.معدل البطالة:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه دون أن يجدوه معيرا عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

أو هو عدد الأشخاص من العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر (15) سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشطين اقتصاديا بعمر (15) سنة فأكثر مضروبا في 100

الجدول رقم : 07 معدل البطالة خلال الفترة (2000 / 2016)

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2000	29,3	2001	29,5
2002	27,3	2003	25,9
2004	23,7	2005	17,7
2006	15,3	2007	12,3
2008	11,8	2009	11,3
2010	10,2	2011	10
2012	10	2013	11
2014	9	2015	10,6
2016	11,6		

Source : www.trading économies.com

www.ons.dz

الشكل رقم :06 معدلات البطالة خلال الفترة 2000–2016

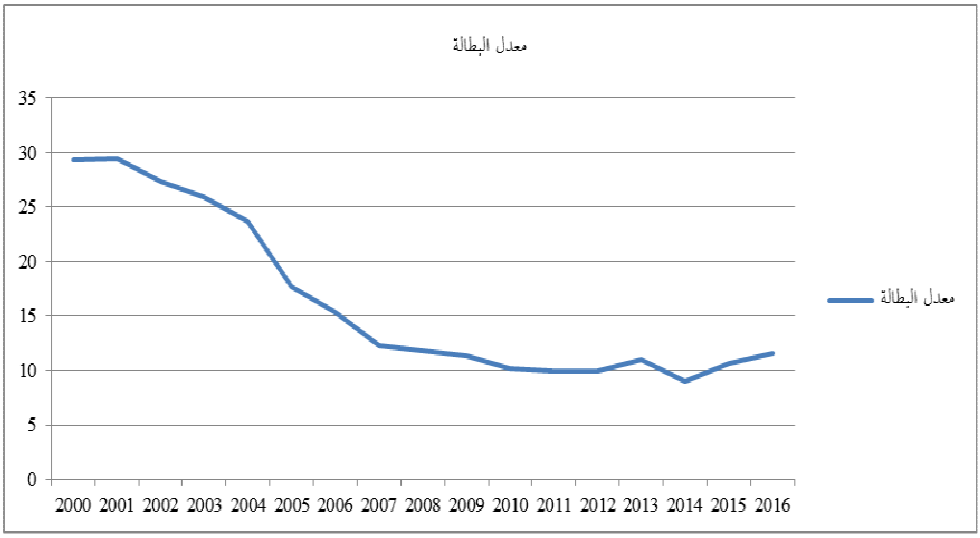

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني الموضح أعلاه نلاحظ انخفاض لمعدلات البطالة ابتداء من معدل 29 بالمائة إلى أن وصل معدل 9 بالمائة سنة 2014 ويفسر هذا الانخفاض إلى نجاعة السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الدولة في خلق مناصب شغل من خلال البرامج الاستثمارية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014، ونلاحظ من التمثيل البياني أن المعدل يعرف ارتفاعا خلال سنتي 2015 -2016 سبب ذلك راجع إلى نقص مداخيل الدولة .

2.2.3. العمر المتوقع عند الولادة:

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور و الإناث.

الجدول رقم: 08 العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015/2000)

الوحدة : بالسنوات

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	السنوات	العمر المتوقع عند الولادة
2000	71	2001	71
2002	71	2003	69
2004	74,8	2005	74,6
2006	72,0	2007	75,7
2008	75,7	2009	75,7
2010	76,3	2011	71
2012	71	2013	77
2014	75,64	2015	75,86

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2003 ، 2012)

سنة(2011،2015) على الموقع www.statistique.mondiales.com

عرف مؤشر العمر المتوقع عند الولادة استقرار خلال السنوات الأولى ب 71 سنة عام 2000 إلى سنة 2002 ثم بدأ تدريجيا في التصاعد بداية من سنة 2004 من 74,8 سنة ثم بدأ في التناقص إلى غاية 76,3 سنة عام 2010 ثم عاود

في الاستقرار إلى 71 سنة عامي 2011 و 2012.حيث سجل أعلى قيمة عام 2015 وسبب هذه الارتفاع راجع إلى تحسن المستوى المعيشي الصحي إضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقلت الوفيات بعد الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر.

3.2.3.معدل المواليد الخام 1000 من السكان

يقصد به نسبة المواليد لكل 1000من السكان الذي يولدون أحياء.

الجدول رقم: 09 معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان (2015/2000)

السنوات	معدل المواليد	السنوات	معدل المواليد
2000	25	2001	24
2002	19	2003	20
2004	20,7	2005	21,4
2006	21,0	2007	23,0
2008	23,0	2009	24,1
2010	24,7	2011	25
2012	25	2013	25
2014	24,52	2015	23,0

المصدر:من2000-2010 التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة(2003، 2007 ، 2009، 2010 ،2011) من سنة (2011 -2015) - البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل المواليد لكل ألف من السكان الذي بلغ 25%، ثم نلاحظ تقريبا قيم متقاربة و بأقل من المعدل المسجل إلى غاية سنة 2015 وهذا ما يعكس السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تدعيم قطاع الصحة .

4.2.3.معدل الخصوبة الكلي:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية.

أو هو متوسط عدد الولادات الحية للمرأة خلال سن الإنجاب في حالة ما إذا كانت المرأة ستعيش تلك الفترة مقارنة بمعدلات الخصوبة النوعية لسنة معينة و بوحدة قياس طفل لكل امرأة.

الجدول رقم :10معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة 2015/2000.

السنوات	معدل الخصوبة الكلي	السنوات	معدل الخصوبة الكلي
2000	3,2	2001	2,4
2002	2,8	2003	2,5
2004	2,4	2005	2,5
2006	2,4	2007	2,4
2008	4,0	2009	2,3
2010	2,2	2011	2,1
2012	2,2	2013	2.8

2014	3,0	2015	3,1

المصدر: من (2000 إلى 2010) التقرير العربي الموحد أعداد مختلفة (2003، 2007 ، 2009، 2010 ،2011، 2012) ،سنة 2012،تقرير التنمية البشرية 2013، (سنة 2015،2014،2013) تقرير ديمغرافيا الجزائر 2015.

شهد مؤشر معدل الخصومة الكلي ثباتا و تقاربا و تراوح المعدل بين 2,1 و 2,5 ولادة حية للمرأة و لواحدة في سن الإنجاب باستثناء سنة 2008 ارتفع إلى أن وصل 4 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب أي بزيادة تقدر تقريبا ب 2 ولادة حية للمرأة واحدة في سن الإنجاب ويرجع سبب انخفاض هذا المؤشر في الجزائر إلى تباعد بين الحمل و إطالة فترة الرضاعة و إلى استخدام وسائل منع الحمل.

5.2.3.نسبة الالتحاق (المرحلة الابتدائية ، الثانوية ، التعليم العالي)

هو جميع الطلاب و التلاميذ الملتحقين بالتعليم على مختلف أطواره لصرف النظر عن السن معيرا عنه كنسبة مئوية من السكان.

و يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر و الأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي في سن متأخرة أو مبكرة أو سبب إعادتهم الصفوف.

الجدول رقم : 11 نسبة الالتحاق بالتعليم (المرحلة الابتدائي، الثانوية و التعليم العالي) خلال الفترة 2015/2000

السنوات	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	السنوات	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي
2000	103	62	15	2001	103	65	15
2002	104	69	17	2003	105	71	18
2004	106	75	18	2005	107	77	20
2006	107	78	20	2007	107	69	22
2008	107	75	-	2009	110	92	29
2010	113	95	29	2011	115	98	30
2012	117	97.6	31	2013	119.75	-	33.97
2014	118.75	97.6	34.95	2015	116.15	-	36.92

المصدر : البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية تجاوز المائة ليصل 116%سنة 2015 سبب هذا الارتفاع يفسر به اهتمام الدولة بالتعليم ومن أجل ذلك كثفت الدولة في سياستها الانفاقية على هذا القطاع.

أمام فيما يخص معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية سجلت أعلى معدل له في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2014 (97.6%) و أقل معدل سجل سنة (2000) ب 62% أما على صعيد التعليم العالي شهد تذبذبا حيث

سجل أقل معدل سنتي 2000 و 2001 و الذي قدر ب 15 % و أعلى معدل سجل سنة 2015 ب 36.92 % رغم الميزانية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع خلال هذه السنة.

3.3.المؤشرات البيئية

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات و الأرض و بالتنوع الإحيائي و بحالة الهواء ، و بالموارد المائية.

1.3.3.نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية:

تشير الأراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة و مزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة. وحسب تعريف منظمة الأغذية الزراعة تشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل.

الجدول رقم:12 نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 2000-2015.

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي
2000	16,8	2001	16,8
2002	16,7	2003	16,8
2004	17,3	2005	17,3
2006	17,3	2007	17,3
2008	17,3	2009	17,4
2010	17,4	2011	17,4
2012	17,4	2013	17,4
2014	17,4	2015	17,4

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013-2014، البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبتها و قدرت ب 17,4 % سنة 2015 لو قرن هذا المعدل بمساحة الأراضي في الجزائر لوجدناها أنها قليلة مقارنة بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول إلى الأحسن .

2.3.3. نسبة مساحات الغابات إلى المساحة الكلية:

الجدول رقم: 13مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي) خلال الفترة 2015/2000

السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي
2000	0,7	2001	0,7
2002	0,7	2003	0,7
2004	0,6	2005	0,6
2006	0,6	2007	0,6
2008	0,6	2009	0,6
2010	0,6	2011	0,6

2012	0,81	2013	0,81
2014	0,82	2015	0,82

المصدر : البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تسجيل نسب متقاربة خلال الفترة 2000-2015 حيث قدرت مابين 0,6 و 0,82

3.3.3.أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض:

الجدول رقم: 14 أنواع الثدييات و النباتات المهددة بالانقراض لسنة 2013و2016

السنة	2013	2016
أنواع الثدييات المهددة	14	14
أنواع النباتات المهددة	14021	15056

المصدر : البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أنواع الثدييات المهددة كانت متساوية أما فيما يخص أنواع النباتات المهددة ارتفع من 14021 إلى15056 سنة 2016 و سبب ذلك راجع إلى نقص الوعي من طرف أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة ظف إلى الحرائق هذا من جهة ومن جهة أخرى نقص اهتمام الدولة بهذا المجال ، وتم الاشارة إلى هاتين السنتين إلى ما توفر لنا من بيانات اللازمة الخاصة بذلك .

4.3. المؤشرات المؤسسة:

1.4.3.مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص:

هو عبارة عن عدد مستخدمي الانترنت على مستوى الدولة مقسوما على مجموع عدد السكان مضروبا في 100 ، و يعد هذا المؤشر مقياسا لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات، أي يشير إلى الأشخاص الذين يمكنهم استخدام الانترنت لكل 100 شخص .

الجدول رقم:15مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص للفترة 2000 – 2016.

السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص	السنوات	مستخدمو الانترنت لكل 100 شخص
2000	0,5	2001	0,6
2002	1,6	2003	2,2
2004	4,6	2005	5,8
2006	7,4	2007	9,5
2008	10,2	2009	11
2010	12,5	2011	14
2012	15,2	2013	15,7
2014	19،7	2015	25,3
2016	36		

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم :07 مستخدمو الانترنت خلال الفترة 2000-2016

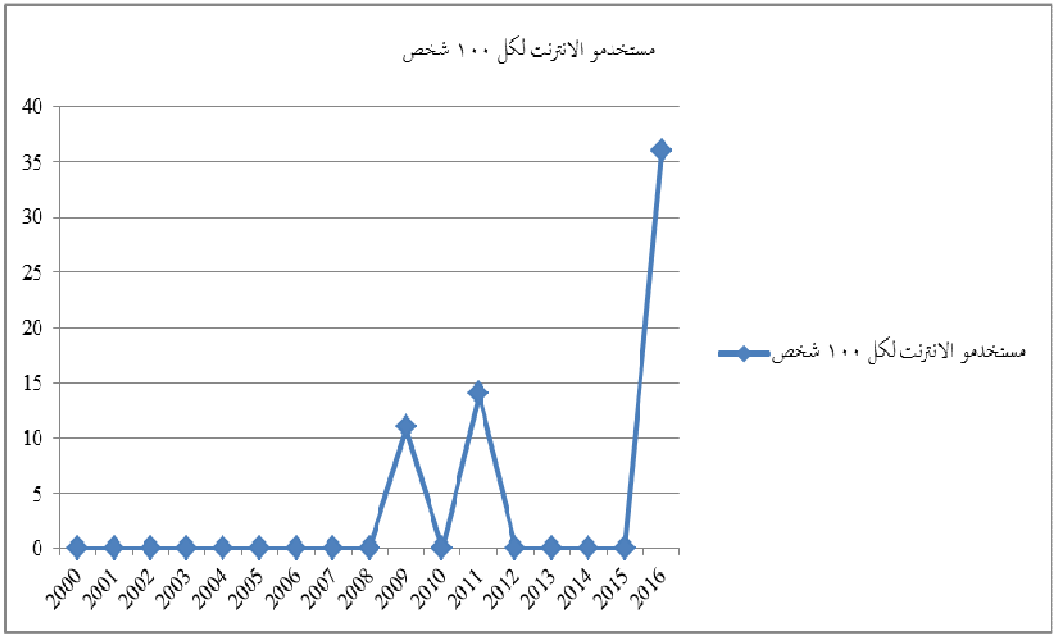

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل انتشار استخدام الانترنت كان في السنوات الأولى محتشما و الذي قدر ب 0,5 % سنة 2000 و بعدها بدأ يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة إلى أن وصل سنة 2016 إلى 36 % أي بزيادة قدرت ب 21.3% مقارنة بنسبة 2000 و يعود ذلك تطوير خدمات الانترنت و التخفيضات التي شهدتها في انتشار و استعمال الانترنت.

2.4.3.الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف النقال على مستوى الدولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في 100 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 ، 2008 يعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة التطور الاتصالات السلكية و اللاسلكية في أي بلد.

بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G 3 في الجزائر في ديسمبر كانون الاول عام 2013. وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك, و تضاعف هذا الرقم بنسبة 27 مرة في عام 2014 ووصل إلى أكثر من 25 مليون مشترك في عام 2016 محققا بذلك معدل انتشار يبلغ حوالي 64٪ حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها .

و هذا ما يعكس زيادة عدد السكان و تطور نمط الحياة و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يعكس زيادة الطلب على الهاتف النقال .

شهد سوق الاتصالات في الجزائر نموا كبيرا ولا سيما في مجال الهاتف الثابت , وهذا بتحسن جودة الخدمة و الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث بلغ 3404709 مشترك سنة 2016 بعد أن كان في سنة 2010 حوالي 3026469 حسب وزارة البريد والاتصال على موقعها .

3.خلاصة :

من خلال تحليلنا لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر و ذلك وفقا لتقسيمها إلى المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، المؤسسية توصلنا إلى النتائج التالية :

على المستوى الاقتصادي سجلنا نموا بوتيرة متباطئة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من1,727 دولار سنة 2000 إلى 5,348 دولار سنة 2012 إلا أنه انخفض سنة 2015 ليصل إلى 1,65مليار دولار.

أما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تحسنا ملحوظا وصلت نسبة 7,7 % سنة (2003م) و التي تعتبر أكبر نسبة وسبب ذللك راجع إلى السياسة الانفاقية التوسعية و أقل نسبة سجلت سنة 2006م بنسبة (1,5%) ليعود في الارتفاع بداية من سنة 2014 إلى أن وصل نسبة 3.8 سنة 2016 ولكن بنسبة أفل مقارنة بسنة 2003 متأثرا بالصدمة الخارجية المتمثلة في انخفاض سعر البترول.

سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة (2000 – 2013)، في حين سجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 وسبب ذللك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء انخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

انخفاض نسبة الدين العام الخارجي من 46,2 سنة 2000 إلى 0,72 سنة 2015 .

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي قد واصلة الدولة في دعمها للمشاريع الاجتماعية من أجل الرفع من المستوى الصحي و التعليمي وكذا التقليص من معدلات البطالة بحيث عرف انخفاضا من 29,3 إلى 11.6% سنة 2016.

أما على المستوى البيئي سجلنا زيادة في نسبة الأراضي الزراعية و الحفاظ على الغطاء الغابي هذا تجسيدا للسياسة البديلة المنتهجة أما على المستوى المؤسسي سجلنا الانتشار الواسع لشبكة الانترنت و زيادة في عدد الاشتراكات الهاتف النقال والمحمول خاصة خلال السنوات الأخيرة.

وبصفة عامة وبناءا على النتائج السابقة نستنتج أن الجزائر حققت نتائج مقبولة إلى حد ما في ظل مؤشرات الدراسة و خلال هذه الفترة ، و أن الجزائر قد بدأت في العمل على الاهتمام بجميع مجالات التنمية المستدامة ، لاسيما أن تحقيقها يستلزم إدماج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية .

وما نختم به هذه الدراسة تقديم التوصيات التالية :

–ضرورة اتباع استراتيجية اقتصادية ذات بداءل اقتصادية متنوعة من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

–ضرورة المساءلة و الشفافية بغية ضمان التحقيق الفعال لأهداف الاستراتيجية.

–العمل على ترقية عملية إعداد مؤشرات دقيقة بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات وخصوصيات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية المستدامة .

ولتوسيع آفاق البحث يمكن التطرق إلى مايلي :

– التعرف على بقيت المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة ،لأنه في هذه الورقة البحثية لايمكننا التطرق لكل المؤشرات لالتزامنا بالحجم المطلوب .

– التعرف على مدى إلتزام الدولة بتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة خلال السنوات القادمة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

-عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط .(2007). ***التنمية المستدامة فلسفتها ، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها***، دار صفاء لنشر والتزيع ، الأردن.

-فادوبلاس موشيت .(2000). ***مبادئ التنمية المستدامة*** ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة.

-محمد السيد عبد السلام .(1998). ***الأمن الغذائي للوطن العربي*** ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .

الرسائل الجامعية:

-وزاني محمد .(2010). ***السياحة المستدامة ، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر*** ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة ، حمام ربي ، مذكرة ماجيستر ،جامعة تلمسان.

التقارير:

-البنك الدولي.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأعداد 2003، 2006 ،2005 ،2007، 2010،2009، 2012.

-تقارير البنك الجزائري الأعداد 2002، 2003، 2006 ، 2008، 2009، 2015، 2017.

-تقرير التنمية البشرية الأعداد 2013 ،2015،2014.

-تقرير ديمغرافيا الجزائر 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

- beat burgenmeier. (2005) .***economie du développement durable*** eedboeck uersité, bruksellesniv.
- Corinne Gendron . (2006) . ***le développement durable comme compromis*** , Québec.
- Gélinier ,simon , billard, J-p Muler . (2005) .***développement durable pour une entreprise competitive et responsable*** éed ESF 3éme édition, paris

مواقع الانترنت:

www.ons.dz

www.statistique-mondiales.com

www.trading économies.com